الأهرام

المصدر : الاهالى

التاريخ : ٨ سبتمبر ١٩٩٩

منذ البداية ..كانت أمنية بن جوريون هى جعل نهر الليطانى يشكل حدود إسرائيل الشمالية .. فالسيطرة على موارد المياه العربية فى سوريا ولبنان والأردن وفلسطين .. كانت حلم الصهاينة منذ ماقبل قيام الدولة.

قضية المياه فى عملية التسوية السلمية

احتلت قضية المياه ركناً مهماً في عملية التسوية منذ انطلاقها في مدريد مروراً بأوسلو وصولاً إلي الاتفاق الأردني- الإسرائيلي، ومن المتوقع ايضاً أن تحتل موقعاً متميزاً في إطار المفاوضات المقبلة بين إسرائيل وكل من سوريا ولبنان.

فقد أصرت إسرائيل منذ بداية عملية التسوية مع العرب علي وضع قضية توزيع واقتسام المياه مع الدول العربية علي طاولة المفاوضات وادعائها بأن التعاون في استخدام المياه بين دول المنطقة من أهم الوسائل التي يمكن أن تستند إليها عملية السلام في الشرق الأوسط. وكان إصرار إسرائيل علي طرح قضية المياه في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف إنما يعكس قضيتين بالغتي الأهمية بالنسبة للدولة الصهيونية:

● **القضية الأولي هي:**

الأهمية التي توليها الدولة الصهيونية للمياه.

● **القضية الثانية هي:**

الأزمة المائية الخانقة التي تعيشها إسرائيل.

١ -أهمية المياه:

مثلت المياه دائماً هدفاً غالياً بالنسبة للدولة الصهيونية، فلقد كان القادة الصهاينة حتي قبل قيام إسرائيل، يدركون خطورة وحساسية قضية المياه بالنسبة للدولة التي يسعون لإقامتها، وذلك انطلاقاً من الالتزام بالأيديولوجية الصهيونية التي تعطي للأرض والزراعة الأولوية الأولي. فاللوحة المعلقة علي مدخل الكنيست الإسرائيلي «حدودك يا إسرائيل من النيل للفرات» إنما تعكس الحلم الصهيوني في أن تكون الدولة اليهودية هي دولة مائية تمتد من «نهر مصر إلي النهر الكبير نهر الفرات». وكانت كل التحركات التي قامت بها الحركة الصهيونية العالمية تأتي في إطار تحقيق هذا الهدف. ففي ٣ فبراير ١٩١٩ قدمت الحركة الصهيونية مذكرة رسمية إلي مؤتمر الصلح في فرساي تحدد فيها حدود الوطن القومي «إن حدود فلسطين سوف تتبع الخطوط العامة الموضوعة كما يلي: تبدأ من الشمال عند نقطة علي البحر المتوسط بالقرب من صيدا ويسير خطها بمحاذاة مساقط المياه عند سفوح جبال لبنان إلي جسر القرعون، ومن هناك إلي البيرة يتبع الخط الفاصل بين المنحدر الشرقي والمنحدر الغربي من جبل الشيخ إلي مقربة من غرب بيت جن». ومن هناك شرقاً تبعاً لمساقط المياه الشمالية لنهر مغنية علي مقربة من الخط الحديدى الحجازي وإلي الغرب منه وينتهي لخليج العقبة، ومن الجنوب حدود يجري الاتفاق عليها مع الحكومة المصرية، ومن الغرب البحر المتوسط». فحدود الدولة الصهيونية كما جاء في المذكرة تتحدد علي أساس موارد المياه من الليطاني والأردن واليرموك وجبل الشيخ.

وفي هذا الإطار كتب الزعيم الصهيوني حاييم وايزمان في سنة ١٩٢٠ رسالة إلي اللورد كيرزون وزير الخارجية البريطاني آنذاك، أوضح فيها أن الصهاينة لا يطالبون بفلسطين وحدها، لكنهم يريدون أن تمتد حدود

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

وطنهم القومي حتي تشمل جنوبي لبنان. وفي ١٩٤١ بعث بن جوريون برسالة إلي الرئيس الفرنسي الراحل شارل ديجول يقول فيها: «إن أمنيتي في المستقبل جعل الليطاني حدود إسرائيل الشمالية».

فالسيطرة علي موارد المياه العربية في سوريا ولبنان والأردن وفلسطين كانت حلم الصهاينة منذ ما قبل قيام الدولة.

ومنذ تأسيس الدولة في ١٩٤٨، كان هدف السيطرة علي المياه سببا للصراعات والحروب التي شنتها إسرائيل علي الدول العربية المجاورة لأرض فلسطين.

ففي ١٩٦٤ قامت إسرائيل بتحويل نهر الأردن، وهو المشروع الذي كانت قد بدأته في ١٩٥١ لتحقيق هدفين هما:

١ - إرواء الأراضي المجدبة في منخفض وادي الأردن، بحيث يتم استيعاب أربعة ملايين مهاجر يهودي من أوروبا.

٢ - الانتفاع من الانحدار الشديد لمجري نهر الأردن نحو أعماق البحر الميت في توليد الطاقة الكهربائية، التي ستساعد علي إقامة مجتمع صناعي متقدم في المنطقة وهو الأمر الذي استدعي عقد أول قمة عربية في ١٩٦٤ لبحث خطة التحويل تلك، إلا ان النتائج التي أسفرت عنها نكسة ١٩٦٧ سمحت لإسرائيل بالسيطرة الفعلية علي نهر الأردن. وفي ١٩٦٧ احتلت إسرائيل كلا من أراضي الضفة الغربية وغزة. ولإحكام السيطرة الإسرائيلية علي موارد المياه، اتبعت عدة وسائل منها: حظرت علي المواطنين الفلسطينيين حفر آبار جديدة، وإجبار الفلاحين الفلسطينيين علي تركيب عدادات علي الآبار لتسجيل كميات المياه المسحوبة.. إلخ. وكانت نتيجة هذه السياسات الإسرائيلية هي ان مساحة الأراضي المروية في الضفة وغزة لا تتجاوز ٤.٩٪ من إجمالي المساحة التي يزرعها المواطنون الفلسطينيون.

ومن نتائج نكسة ١٩٦٧ احتلال إسرائيل لأراضي الجولان السورية، فبالإضافة لأهميتها الاستراتيجية، فإن هضبة الجولان تعد أحد المصادر الرئيسية للمياه في إسرائيل، فهي تشرف علي سهل الحولة ومنطقة بحيرة طبرية ووادي اليرموك. وتحصل إسرائيل علي حوالي ٣٠٪ من مواردها المائية من الجولان.

وبالنسبة لمياه جنوب لبنان فقد احتلت إسرائيل أجزاء من الأرض اللبنانية في الجنوب والبقاع الغربي إثر عمليتي الليطاني في ١٩٧٨ وسلامة الجليل في ١٩٨٢ وحققت بذلك حلمها القديم في السيطرة علي مياه الليطاني.

وكانت المحصلة النهائية للحروب الإسرائيلية علي الدول العربية هي أن إسرائيل تنهب حوالي ١٩٠٠ مليون متر مكعب من المياه العربية، حيث تستولي علي حوالي ٦٠٠ مليون متر مكعب من مياه نهر الأردن، وتستولي علي حوالي ٧٠٠ مليون متر مكعب من مياه الضفة وغزة، وتستولي علي حوالي ٢٠٠ مليون متر مكعب من مياه الجولان، وعلي نحو ٤٠٠ مليون متر مكعب من المياه اللبنانية.

أزمة خانقة

منذ بداية عام ١٩٨٥ بدأت ملامح العجز المائي في إسرائيل في الظهور، فقد بلغ العجز في هذه السنة حوالي ٤٥٠ مليون متر مكعب، ومن المتوقع أن تزداد الأزمة وتشتد حدتها في عام ٢٠٠٠ حيث سيصل سكان إسرائيل إلي حوالي ٥ ملايين نسمة، فمن المتوقع ان يبلغ استهلاك إسرائيل من المياه حوالي ٢٥٠٠ مليون متر مكعب. وبمقارنة حجم الاستهلاك مع إجمالي الموارد المائية المتاحة لإسرائيل والتي تبلغ حوالي ١٩٠٠ مليون متر مكعب لاتضح لنا أن هناك عجزاً بلغ ٦٠٠ مليون متر مكعب.

وقد ذكر علي لسان مفوض المياه الإسرائيلي في جريدة معاريف الإسرائيلية في ١٩٨٠/٣/٢١، «إن حاجة إسرائيل للمياه حتي نهاية هذا القرن (عام ٢٠٠٠) ستتطلب زيادة قدرها ٧٠٠ مليون متر مكعب إضافة لما تستهلكه الآن».

ويعد قطاع الزراعة هو المستهلك الأكبر للمياه في إسرائيل حيث يبلغ نصيبه حوالي ٧٣٪ من إجمالي الاستهلاك السنوي للمياه، ويأتي قطاع الاستخدام المنزلي والمدني في المرتبة الثانية حيث يستهلك حوالي ٢٠٪، ثم القطاع الصناعي الذي يستهلك نسبة تقدر بحوالي ٧٪ من إجمالي الاستهلاك السنوي.

فإذا أخذنا في الاعتبار التزايد الطبيعي للسكان في إسرائيل والذي يبلغ حوالي ٢٪ سنوياً، ومع تزايد الهجرة إليها، فمن المتوقع ان يبلغ عدد سكان إسرائيل في عام ٢٠٣٠ حوالي ١٠ ملايين نسمة، وبافتراض الحفاظ علي نسب الاستهلاك الحالية، فمن المنتظر ان يبلغ حجم الاستهلاك للأغراض المنزلية والمدنية حوالي ١٣٠٠ مليون متر مكعب، وللصناعة حوالي ٢٥٠ مليون متر مكعب ويتبقي من إجمالي المياه المتاحة نحو ٣٥٠ مليون متر مكعب. وهنا كما ذكر الدكتور عبدالهادي راضي وزير الأشغال العامة والموارد المائية (الراحل) ستكون البدائل المطروحة أمام إسرائيل للتعامل مع هذا المأزق محدودة وهي:

١ - تقليص الأرض الزراعية الحالية إلي نحو ٣٤٪ من مساحتها وهو أمر لن تقبله إسرائيل.

٢ - إبقاء المساحة الزراعية علي ما هي عليه وسحب نحو ٨١٠ ملايين متر مكعب من المياه العربية.

٣ - التوسع زراعياً بما يناسب تعداد السكان وفي هذه الحالة ستحتاج إسرائيل إلي كميات إضافية اخري من المياه تقدر بحوالي ١٥٠٠ مليون متر مكعب لن تحصل عليها إلا بالسعي للسيطرة علي المياه العربية.

٤ - الحد من الهجرة لإسرائيل والحد من التزايد السكاني حتي يبقي الاستخدام الزراعي والصناعي والشرب ثابتاً.. وهو أيضاً لن تقبله إسرائيل لأن هدفها هو التوسع. فماذا ستفعل إسرائيل؟

تلك هي أهم العوامل التي دفعت إسرائيل للإصرار علي وضع قضية المياه علي جدول أعمال المفاوضات المتعددة الأطراف.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

أفكار متباينة

دخل المفاوضون العرب والإسرائيليون إلي مائدة المفاوضات محملين بوجهات نظر مختلفة وبآراء متباينة. ففي حين كان المفاوض العربي محملا بوجهة نظر كلية تتمثل في حل الصراع العربي-الإسرائيلي علي قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٢٥ من خلال انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧ ومن لبنان، مقابل الصلح والاعتراف العربيين بإسرائيل، ثم تطبيع العلاقات معها في مرحلة تالية. كان المفاوض الإسرائيلي يحمل ملفاً مختلفاً هو ملف المياه، فقد ركز المفاوض الإسرائيلي علي ضرورة وأهمية التوصل إلي أي نوع من الاتفاق حول التعاون في استخدام المياه أو أي مجال آخر (الكهرباء والطاقة والمال والاتصالات والتجارة والصناعة والعمالة) بدعوي أن التعاون سيسهم إلي حد كبير في إرساء أسس السلام.

فالعرب ركزوا علي ضرورة الانسحاب أولاً، ثم يأتي دور التعاون الإقليمي في المجالات السابقة في مرحلة تالية. أما المفاوض الإسرائيلي فقد عكس الآية من خلال طرح التعاون الإقليمي أولاً بغض النظر عن الانسحاب، وهذا ما دفع كلا من سوريا ولبنان للامتناع عن المشاركة في المفاوضات المتعددة الأطراف.

وكانت اهم المقترحات التي تقدم بها المفاوض الإسرائيلي حول المياه هي:

١ - جر مياه النيل إلي قطاع غزة والنقب عبر سيناء.

٢ - جر مياه الليطاني لتوفير المياه للضفة الغربية وقطاع غزة.

٣ - جر مياه نهر اليرموك إلي الغور الغربي في وادي الأردن.

٤ - نقل المياه من الخارج إشارة إلي مشروع أنابيب السلام التركي.

٥ - التعاون في مشاريع تحلية مياه البحر.

وما يلفت النظر في المقترحات الإسرائيلية هو أنها تعتمد علي جر المياه العربية إلي داخل إسرائيل بناء علي افتراضات خاطئة، فعلي سبيل المثال فإن مصر ليس لديها فائض من مياه النيل، كما أن كل الدول العربية بلا استثناء مقبلة علي أزمة مائية، ومن جهة ثانية فإن إسرائيل تريد تثبيت سيطرتها علي مصادر المياه العربية التي تنهبها مع إضفاء الشرعية علي هذه السيطرة من خلال المفاوضات، مع التطلع إلي المزيد من مصادر المياه العربية خصوصاً من النيل والليطاني.

وبالإضافة إلي ذلك فإن طرح إسرائيل لمشروع التعاون في تحلية مياه البحر إنما يعني تحميل الدول العربية تكاليف مشاريع التحلية، كما أن مشروع أنابيب السلام التركي يثير شكوكا كثيرة حول الدور التركي في الترتيبات الإقليمية وخصوصاً حول قضية المياه في ظل التحالف التركي- الإسرائيلي. وهذا يعني أن إسرائيل لن تقدم علي أية خطوة علي طريق التسوية قبل أن تضمن الحصول علي ما تريد من المياه العربية.

مستقبل التسوية

لقد أسفرت عملية التسوية حتي الآن عن توقيع اتفاقيتين للتسوية. الأولي بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ووقعت في أوسلو بالنرويج في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣، والثانية بين إسرائيل والأردن ووقعت في وادي عربة في ٢٦ أكتوبر ١٩٩٤.

وبخصوص قضية المياه، فقد تم النص في «بروتوكول حول التعاون الإسرائيلي- الفلسطيني في البرامج الاقتصادية والتنموية» الملحق باعلان المبادئ الإسرائيلي-الفلسطيني علي الآتي: «التعاون في مجال المياه بما في ذلك مشروع تطوير المياه، يقوم بإعداده خبراء من الجانبين، والذي سيحدد كذلك شكل التعاون في إدارة موارد المياه في الضفة الغربية وغزة، وسيتضمن مقترحات لدراسات وخطط حول حقوق المياه لكل طرف وكذلك حول الاستخدام المنصف لموارد المياه المشتركة وذلك للتنفيذ خلال الفترة الانتقالية وما بعدها».

وما نلحظه هنا ان الاتفاق لم يتضمن أي نص علي الحقوق المائية الفلسطينية المغتصبة من قبل إسرائيل، كما لم يتضمن أي تنازل إسرائيلي عن سيطرتها المباشرة علي الموارد المائية في الضفة وغزة.

أما الاتفاق الثاني والموقع بين الأردن وإسرائيل، فقد وافقت إسرائيل علي زيادة ما يسحبه الأردن من مياه نهر الأردن بمقدار ٥٠ مليون متر مكعب إضافة إلي استهلاكه السنوي، وفي المقابل تم إضفاء الشرعية علي النهب الإسرائيلي المستمر لمياه نهر الأردن منذ ١٩٦٧. فمحصلة الاتفاقيات السابقة كانت في الجوهر لصالح إسرائيل.

وهذا ما يلقي بظلال من الشك علي مستقبل التسوية القادمة حول المياه. فوجهة نظر كل من سوريا ولبنان هي أنه لا يمكن بحث قضايا التعاون الإقليمي في مجال كالمياه قبل الانسحاب الإسرائيلي من الجولان ومن جنوب لبنان. فهل ستقبل إسرائيل المنهج السوري- اللبناني وتنسحب من الجولان وجنوب لبنان؟

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية